

قرار رقم (٧٦٧) لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٩

بشأن الموافقة من حيث المبدأ على عدم ممانعة الهيئة

على تغيير نشاط شركة كاش ناو فينانس لأنظمة الدفع والمرتبات ش.م.م ليصبح نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر المعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في هذا الشأن ، وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٦٤) لسنة ٢٠٢٠ بشأن قواعد وإجراءات الترخيص للشركات الراغبة في مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة .

وعلى الطلب المقدم من شركة كاش ناو فينانس لأنظمة الدفع والمرتبات للحصول على موافقة الهيئة من حيث المبدأ على استكمال إجراءات تعديل غرض الشركة مع الجهة الإدارية المختصة ،

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للتأسيس والترخيص المعدة في هذا الشأن ،

وعلى موافقة لجنة تأسيس وترخيص الشركات المشكلة بالهيئة بجلستها رقم (٥٣٩) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٥ والمعتمد محضرها من السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة .

قـرـر

مادة (١) : الموافقة من حيث المبدأ على عدم ممانعة الهيئة على تغيير نشاط شركة / كاش ناو فينانس لأنظمة الدفع

والمرتبات ش.م.م خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ليصبح نشاطها متمثلاً في مجال

نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة اعمالاً لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته وقرار مجلس إدارة

الهيئة رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في هذا الشأن مع مراعاة استكمال باقى الإجراءات من خلال الهيئة العامة

للاستثمار لتعديل غرض الشركة .

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار إعتباراً من تاريخ صدوره وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح